مؤكداً تأييد الكويت للعمل الجماعي داخل «أوبك»

وزير النفط: لم نتعرض لأي ضغوط للتعجيل بتخفيض الإنتاج

نفى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الدكتور خالد الفاضل ما تردد في احد التقارير الصحفية الأجنبية مؤخرا حول تعرض دولة الكويت لضغوطات للاسراع بتخفيض الإنتاج قبل البدء في تطبيق الاتفاق في 1 مايو المقبل مبينا ان هذا القرار يعد سياديا وان دولة الكويت تؤيد العمل الجماعي من خلال التوافق بين الدول داخل منظمة (اوبك) ومن خلال اتفاق (اوبك +).

وقال الفاضل أمس الخميس انه بالرغم من ان الاتفاق يسري مفعوله في الاول من مايو ولم يبق سوى بضعة أيام على البدء في تنفيذه إلا ان دولة الكويت قامت من باب الاستشعار بالمسؤولية بالاستجابة لأوضاع الأسواق حيث خفضت جزءا من إمداداتها للأسواق العالمية حتى قبل البدء بتنفيذ بالاتفاق.

وشدد على ادراك دولة الكويت لصعوبة الأوضاع حاليا في أسواق النفط مشيرا الى أن دولة الكويت كانت من اكثر الدول التزاما بحصتها من تخفيض الإنتاج خلال السنوات الماضية.

وأكد ضرورة الالتزام بالتخفيضات المتفق عليها خلال الأشهر القادمة من قبل جميع الدول مشددا على أهمية المحافظة على روح الفريق الواحد والعمل الجماعي في مواجهة التحديات القادمة بسبب تأثير فيروس كورونا (سارس كوف – 2) المسبب لمرض (كوفيد – 19) على الطلب العالمي على النفط.

وذكر ان هذه المرحلة تتطلب توحيد الصفوف داخل منظمة اوبك ومع شركائها في تحالف (اوبك +) اكثر من أي وقت مضى للتغلب على هذه المرحلة الصعبة التي لم تشهدها أسواق النفط عبر التاريخ.

وكان أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومنتجون مستقلون من خارجها اتفقوا في اجتماع في 13 ابريل الجاري على خفض معدلات الإنتاج من النفط بواقع 9.7 مليون برميل يوميا اعتبارا من الأول من مايو القادم ولفترة أولية تستمر شهرين تنتهي في 30 يونيو 2020.

وأوضح بيان رسمي صادر عن الاجتماع أن هذا الاتفاق جاء في ختام الاجتماع العاشر غير العادي لأعضاء (أوبك) ومنتجي النفط المتحالفين معها في إطار مجموعة (أوبك +) الذي عقد عبر دائرة تلفزيونية مغلقة برئاسة وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان والرئيس المشارك وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك.

وذكر البيان أنه تقرر أيضا خفض مستويات الانتاج للفترة اللاحقة الممتدة لستة أشهر من الأول من يوليو القادم إلى 31 ديسمبر 2020 بمقدار 7.7 مليون برميل يوميا وسيتبع ذلك تعديل 5.8 مليون برميل في اليوم لمدة 16 شهرا من 1 يناير 2021 إلى 30 أبريل 2022.

واشار إلى أنه تم الاتفاق على أن يكون خط الأساس لحساب التعديلات هو إنتاج النفط في أكتوبر 2018 باستثناء المملكة العربية السعودية وروسيا وكلاهما بنفس مستوى خط الأساس الذي يبلغ 11 مليون برميل يوميا.

كما تقرر ان يكون الاتفاق ساري المفعول حتى 30 أبريل 2022 مع مراجعة تمديده خلال ديسمبر 2021.

النفط الكويتي يسجل 11.86 دولاراً

سجل سعر برميل النفط الكويتي 11.86 دولار في التداولات الأخيرة مقابل 14.72 دولار في تداولات يوم الثلاثاء وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وعالميا أنهت عقود برنت جلسة التداول امس مرتفعة 1.04 دولار أو 5.4 بالمئة لتبلغ عند التسوية 20.37 دولار للبرميل في حين صعدت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم يونيو 2.21 دولار أو 19.1 بالمئة لتسجل عند التسوية 13.78 دولار للبرميل.

الدكتور خالد الفاضل

البورصة تنهي تعاملاتها الأسبوعية على انخفاض طفيف بالمؤشر العام

أنهت البورصة تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على انخفاض مؤشر السوق العام 32.5 نقطة ليبلغ مستوى 4685.4 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.69 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 211.2 مليون سهم عبر 7572 صفقة نقدية بقيمة 30.3 مليون دينار. وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 1.01 نقطة ليبلغ مستوى 4018.3 نقطة بنسبة ارتفاع 0.03 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 131.8 مليون سهم وذلك عبر 2892 صفقة نقدية بقيمة 3.7 مليون دينار. كما انخفض مؤشر السوق الأول 49.2 نقطة ليبلغ مستوى 5025.11 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.97 في المئة من خلال كمية أسهم 79.3 مليون سهم تمت عبر 4680 صفقة بقيمة 26.5 مليون دينار.

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 8.07 نقطة ليبلغ مستوى 3972.8 نقطة بنسبة صعود 0.20 في المئة من خلال كمية أسهم قدرت بـ119.2 مليون سهم عبر 2622 صفقة نقدية بقيمة 3.3 مليون دينار.

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (المنار) و(التخصيص) و(ورقية) و(أعيان) أما شركات (اهلي متحد) و(بتروجلف) و(الأولى) و(الدولي) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (مراكز) و(ايفا) و(اكتتاب) (ايفا فنادق) الأكثر انخفاضا.

الدكتور حمد الحساوي

في رمضان.. مواعيد البنوك من 10 صباحاً حتى 1 ظهراً

قال اتحاد مصارف الكويت إن فروع البنوك المحلية المقرر عملها خلال شهر رمضان المبارك والمعلن عنها تبدأ باستقبال العملاء من الساعة 10 صباحا حتى الواحدة بعد الظهر.

وقال الأمين العام للاتحاد الدكتور حمد الحساوي إن مواعيد عمل الموظفين خلال شهر رمضان تكون من الساعة 9.30 صباحا حتى الساعة 1:30 ظهرا.

بنحو 45 بالمئة بسبب تداعيات كورونا

«اسكوا» تحذر من انخفاض تاريخي بالاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية

حذرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) أمس الخميس من انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بسبب فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) بنحو 45 بالمئة في عام 2020.

وقالت اللجنة في دراسة أصدرتها حول اثر الفيروس على التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة العربية ان المنطقة "لن تبقى بمنأى عن الاثار المدمرة لفيروس (كورونا) الذي عطل اقتصادات العالم" وان هذا الانخفاض المقلق في الاستثمار الاجنبي المباشر سيكون "اكثر حدة من الذي سجلته المنطقة في عام 2011".

وتوقعت أيضا ان تنخفض الايرادات الضريبية في المنطقة العربية بما يقارب 20 مليار دولار نتيجة الاثار المتراكمة للفيروس وكذلك بسبب تراجع أسعار النفط.

ودعت الامينة التنفيذية للجنة الدكتورة رولا دشتي الى دعم المشاريع التجارية والحد من تسريح العاملين ومواصلة الانشطة الاساسية معتبرة انه "من الممكن أن تتبنى الحكومات مزيجا من سياسات الدعم كتمديد آجال سداد المساهمات الاجتماعية وتوسيع نطاق الاعفاءات الضريبية ودعم الاجور لضمان حصول العاملين على رواتبهم ووقف سداد القروض مؤقتا".

سحب 110 - 120 مليار ريال

الاحتياطات النقدية مكنت المملكة من مواجهة «كورونا» من موقع قوة

اكد وزير المالية وزير الاقتصاد والتخطيط المكلف السعودي محمد الجدعان ان الاحتياطات النقدية مكنت المملكة من مواجهة أزمة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) من موقع قوة.

وبين الوزير الجدعان ان الحكومة السعودية نجحت في العام المالي 2019 في تحقيق الأهداف المالية الرئيسة.واشار الجدعان الى ان أوامر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز التي اصدرها والتي تقضي بتوفير التمويل اللازم للتأكد من توفير مستلزمات وزارة الصحة وفرت الدعم اللازم للقطاع الصحي لمواجهة (كورونا).

واكد الوزير الجدعان ان المملكة تتمتع باستقرار في وفرة المواد الغذائية.وقال "اننا ندرس القطاعات الأكثر تضررا من (كورونا) لمعالجة أوضاعها" لافتا الى اطلاق العديد من المبادرات الاقتصادية لدعم القطاع الخاص لسداد مستحقات القطاع الخاص مشيرا الى مواصلة دراسة ما يحتاجه القطاع الخاص.

واوضح اننا نعمل مع مجموعة العشرين (جي 20) لوضع خطط واضحة لإعادة الاقتصاد والتعافي من آثار الجائحة مشيرا الى ان دعوة خادم الحرمين الشريفين قادة دول مجموعة العشرين لأول قمة استثنائية افتراضية تم خلالها تأكيد الالتزام بالحد من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة.

على الجانب الآخر، قال الجدعان، إن السحب من الاحتياطيات النقدية للمملكة خلال العام الحالي لن يتجاوز 110 إلى 120 مليار ريال، أي في نطاق ما هو متوقع في الموازنة، لكنه أشار إلى اعتزام الرياض إصدار أدوات دين بـ100 مليار ريال فوق ما هو مقدر في الموازنة، بسبب تأثيرات أزمة كورونا.

وكشف أن المملكة قد تزيد إصدارات الدين حتى تصل إلى 100 مليار ريال، لتضاف إلى الـ120 مليار ريال السابقة، فيصبح الإجمالي 220 مليار ريال، بجانب السحب من الاحتياطيات حسب المجدول، وفقا لما أعلن عنه ضمن الميزانية، موضحا أن "هناك مشاريع رأينا آثارها في عام 2019 عندما قام القطاع الخاص بتمويلها بمبالغ كبيرة، وننظر إلى الجوانب التي يمكن أن نخفض فيها الإنفاق بسبب الظروف أو النفقات التي يمكن تأجيلها".

وعبر عن تفهمه للآثار الناجمة عن الإجراءات الوقائية على عمل القطاع الخاص، لكن الحكومة استثمرت مبالغ كبيرة في البنية التحتية الرقمية، مكنت مؤسسات الدولة من العمل عن بعد، بما أثبت معه استمرارية الأعمال، خلال فترة الأزمة، وهذا انعكس في وزارة المالية على سبيل المثال.

وزير المالية: دراسة مكثفة لفتح الاقتصاد

السعودية تقرر خفض النفقات وتأجيل مشروعات بفعل هبوط النفط وكورونا

محمد الجدعان

قال وزير المالية السعودية محمد الجدعان، إنه تم خفض نفقات الحكومة في جزئيتي السفر والانتدابات، وتأجيل مشاريع، بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة فيروس "كورونا".

وأضاف الجدعان خلال مؤتمر صحفي، أن الحكومة لديها المقدرة المالية على التعامل مع الأزمة والإبقاء على العجز تحت السيطرة، وأنها تدرس إجراءات إضافية لخفض الإنفاق الحكومي.

وتضررت إيرادات الميزانية السعودية، جراء تراجع أسعار النفط، مصدر الدخل الرئيس للبلاد، ما استدعى خفضا جزئيا في بعض بنود موازنتها، بقيمة 50 مليار ريال (13.3 مليار دولار).

وأعلنت السعودية موازنة 2020 بإنفاق 272 مليار دولار، مقابل إيرادات بـ222 مليار دولار، متوقعة عجزا قيمته 50 مليار دولار.

وقال الجدعان إن حجم الاقتراض هذا العام قد يصل إلى 220 مليار ريال (59 مليار دولار)، فيما كان المخطط له 120 مليار ريال (32 مليار دولار) قبل "كورونا".

والشهر الجاري، طرحت السعودية سندات سيادية بقيمة سبعة مليارات دولار في ظل تراجع أسعار النفط.وارتفع الدين العام السعودي إلى 181 مليار دولار بنهاية 2019، يمثل 24 بالمئة من الناتج المحلي، بينما تتوقع ارتفاعه إلى 201 مليار دولار في 2020 (26 بالمئة من الناتج) قبل ظهور "كورونا".

وزاد: "نتوقع نموا سلبيا للقطاع غير النفطي هذا العام للمرة الأولى.. ونقوم الآن بدراسات مكثفة لعودة حركة الاقتصاد إذا سمحت الظروف الصحية".

«اقتصادية دبي» تضع خطة من 4 مراحل لإعادة فتح الاقتصاد

بعد شهر من إغلاق مراكزها التجارية ونحو ثلاثة أسابيع من الإغلاق التام للحد من تفشي فيروس كورونا، كشفت دبي عن خطة من أربع مراحل لإعادة فتح الاقتصاد، وأعطت تفصيلاً للإجراءات الاحترازية الجديدة للمرحلة الأولى من الخطة التي تتضمن فتح مراكز التسوق والمواصلات والمقرات الإدارية للشركات إلى جانب القطاعات المستثناة وهي الإنشاءات والصناعة.

فبالنسبة لمراكز التسوق سيتم إغلاق 75 بالمئة من مواقف السيارات داخل المراكز التجارية، والسماح للمتسوقين بزيارتها لمدة لا تزيد عن 3 ساعات مع الحفاظ على سقف الإشغال بنسبة 30 بالمئة كحد أقصى. وسيمنع كل من هم فوق سن الستين أو بين 3 سنوات و12 سنة من الدخول.

كذلك فرضت خطة اقتصادية دبي وضع ملصقات على واجهة المتاجر توضح عدد الزوار المسموح بهم داخل المتجر في نفس الوقت بحسب مساحة المتجر ووفقا لقواعد التباعد الاجتماعي التي تضمن مسافة لا تقل عن مترين بين الأشخاص.

هذا ولن يُسمح لإدارة المراكز التجارية ولا تجار التجزئة بإجراء العروض الترويجية خلال المرحلة الأولى من إعادة فتح مراكز التسوق لتجنب إدارة الحشود. أما بالنسبة لتناول الطعام داخل المطاعم فيجب تنظيم المقاعد والطاولات بحيث تشغل 30 بالمئة من المطعم مع الحفاظ على مسافة لا تقل عن ست أقدام بين الأشخاص.

كما يجب وضع لافتة حمراء للتنبيه بالعدد الأقصى المسوح به داخل المطعم والتي يتم احتسابها على أساس أربع أقدام لكل شخص.